

## المزهر في علوم اللغة وأنواعها

والزّف : ريشٌ صغير كالزّغَب وقال بعض أهل اللغة : لا يكون الزّف إلا للذّعَام .  
والشك : انتظام الصيد وغيره بالسّهَم أو الرّمح وقال قوم : لا يكون الشك إلا أن يجمع  
بين شيئين بسّهَم أو رُمح ولا أحسب هذا ثبناً .  
وفي أمالي القالي : الزّبْرَج : السّحاب الذي تَسْفِرُه الريح هذا قول الأصمعي .  
وقال ابن دريد : لا يقال فيه زبرج إلا أن كون فيه حمرة .  
وفي الكامل للمبرد : العهْن : الصوف الملوّن .  
هذا قول أكثر أهل اللغة .  
وأما الأصمعي فقال : كل صوفيّ عهْن .  
والحدّتم : الخزف الأخضر .  
وقال الأصمعي : كلُّ خِزْفٍ خِزْمٌ .  
الفصل الثالث .

فيما وضع في الأصل خاصاً ثم استعمل عاماً .  
عقد له ابنُ فارس في فقه اللغة : باب القول في أصول الأسماء قيسَ عليها وألحق بها  
غيرها .

ثم قال : كان الأصمعي يقول : أصلُ الورْدِ إتيانُ الماء ثم صار إتيانُ كُلبٍ شيء  
ورْداءٌ والقُرْبُ : طلبُ الماء ثم صار يُقال ذلك لكلِّ طلبٍ يقالُ : هو يقربُ كذا أي  
يطلبُ به ولا يقربُ كذا ويقولون : رفعَ عَقيرته أي صوته وأصلُ ذلك أن رجلاً عُقِرَتْ رِجْلُه  
فرفعها وصاحف قيل بعدُ لكلِّ مَنْ رَفَعَ صَوْتَهُ : رفعَ عَقيرته ويقولون : بينهما مَسَاقَةٌ  
وأصله من السَّوْفِ وهو الشَّمُّ ومثل هذا كثير .  
قال ابن فارس : وهذا كَلْبُهُ توقيفٌ قولهم : كَثُرَ حتى صار كذا على ما فسّرناهم أن  
الفرعَ مَوْقِفٍ عليه كما أن الأصلَ موقف عليه .  
انتهى .

وقد عقد ابن دُرَيْدٍ في الجمهرة لذلك باباً ترجم له ( باب الاستعارات ) :  
وقال فيه : الذّجْعَةُ أصلُها طلبُ الغيث ثم كَثُرَ فصار كلُّ طلبٍ انتجاعاً ،  
والمَنِيحةُ أصلُها أن يُعْطَى الرجلُ الناقَةَ فيشرب لبنَها أو الشاةَ ثم صارت كلُّ  
عطيةٍ مَنِيحةً .

ويقال : فَلَوَتْ المهر إذا نَتَجَتْهُ وكان الأصلُ الفطام فكثر حتى قيل للمنتج

